

رام الله: مؤتمر حول حقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي

رام الله- الحياة الجديدة- أوصى مشاركون في مؤتمر حول الحماية القانونية لحقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي الإنساني، أمس، على ضرورة العمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة، وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وإصلاح تشريعات الأحوال الشخصية والأسرة، إشراك الفاعلين في الحقل الديني في المجتمعات المحلية بشكل أكبر في النقاش حول الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالنساء

ونظم المؤتمر من قبل وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، بدعم وتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، حضره عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية، وممثلي الوزارات والمؤسسات الرسمية، ومنتسبي الأجهزة الأمنية وجهات إنفاذ القانون، وموظفي المجلس التشريعي، وممثلي المنظمات المدنية المحلية والدولية.

كما أوصى المشاركون، بالانفتاح عليهم من قبل المؤسسات المدنية الحقوقية والنسوية، وتبسيط الضوء على معاناة النساء الفلسطينيات في القطاع الوظيفي والاقتصادي، العام والخاص، تعزيز المنظور الجندي للعملية الانتخابية عبر إنشاء آليات متخصصة برصد العنف الانتخابي وخطابات الكراهية والانتهاكات ضد النساء، إشراك الإعلام التقليدي والحديث بشكل أكبر في جهود الضغط والمناصرة من أجل واقع أفضل للنساء، وضرورة عقد مزيد من ورش العمل التي تتناول حقوق النساء.

وأكد وزير العدل محمد الشلالدة على ضرورة إيجاد آليات قانونية لحماية المرأة في ظل الانتهاكات التي تمارس عليها من قبل الاحتلال خاصة حماية الأسيرات الفلسطينيات وما تتعرض

له النساء من تنكيل من قبل قوات الاحتلال، مضيفاً أن دولة فلسطين ملتزمة بتطبيق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت إليها ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وخاصة المرأة، منوهاً إلى أن مجلس الوزراء وافق على إنشاء ما يسمى بالعيادة القانونية والتي تخدم الفئات المهشمة والطفل والمرأة وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

بدورها، قالت وزيرة شؤون المرأة الدكتورة أمال حمد أن هذه الورشة تجمع بين جميع الأطراف الحكومية من أجل النهوض بقضايا المرأة وحمايتها من قضايا القتل وكافة أشكال التمييز، مشددة على ضرورة تجنيد الطاقات مع الشركاء لتوفير الحماية اللازمة للمرأة، إضافة إلى تحقيق وزارة شؤون المرأة بقرار من مجلس الوزراء من أجل تطوير الأنظمة القانونية الضامنة لرفع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، مؤكدة على ضرورة توحيد القوانين المختلفة من أجل الوصول إلى منظومة قانونية عصرية تراعي كافة متطلبات واحتياجات المرأة الفلسطينية وفق منهجية وطنية متفق عليها مع كافة الشركاء والمؤسسات المجتمعية.

وفي مداخلة، قال ممثل الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي غيلامو جوردانو، أن الوكالة الإيطالية جادة ومعنية في دعم المشاريع التي تخدم وتوفر كافة الاحتياجات القانونية والتنموية التي تخص المرأة الفلسطينية وأنها مستعدة دائماً لدعم مثل هذه المشاريع. وناقش المؤتمر في جلسته، أربعة أوراق بحثية تناولت الحديث حول المرأة الفلسطينية بين الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية، الحقوق الاقتصادية للنساء: المساواة في الأجور نموذجاً، مشاركة المرأة في الحيز العام: مقاربات الدين والسياسة، والانتخابات الفلسطينية 2021 والنساء: مكان الفرصة لتعزيز الحضور وأبرز العقبات.

صحيفة الحياة الجديدة

الثلاثاء

٢٠٢١/٤/٢٠

ص ٨